قوله وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعل نحو تدحرج قوله وباب
المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذا غير مشهور في باب التعدية وانما المشهور هو
الثلاثة الاخر وكانهما تركا لانهما لا يعديان جوهر الحروف والاتيم فان في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل
يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه صاحبته في المشي
فلم يتغير شيء معنى المشي بحيث يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واخرجته
معناه صيرته خارجا فاحدث السين مع التصيير المستقل في التعدية مع بقاء الخروج على ما كان فتامل قوله
وثانيهما غير الاول كاعطى وهي سماعية كثيرة جمعها الى ستين وارجو ان اضبطها واعمل رسالة ينتفع الطالبون
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه آه وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني
واعطيتك قوله والثاني والثالث من مفعوليها من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفعوليها كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر لا وجه لتخصيص بيان المشبه به بل هما مثلهما في خواص اخر لباب
علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول اعلمت زيدا لعمرو قايم او اعمرو قايم
او ما عمرو قايم وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدا قوله
كانهم ارادوا بالشك الظن اه هذا من خلط اللغة باصطلاح المتشرعين والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما
في القاموس قوله ساوى الطرفين اي وقوع الخبر وعدم وقوعه قوله لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها انا سننبه
عنه الاظهر ان المراد بما هي الجملة المذكورة عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قايم مثلا عبارة عن معلوم
تيقني وهكذا وهذا الكلام مشوش كان معنى ذكر الشارح او معنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية
ويشير له ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال
فالاوجه انه يقال معنى الكلام لبيان ما هي كالافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية
بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست بمنزلة داخل الجمل فافهم قوله فتنصب الجزئين على انهما مفعول
لها الظاهر مفعولاها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لها قوله ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اي هذا
هو الشايع وخلافه قليل على ما نقله الشارح اقول هذا يقتضي انه لا يصح علمت ضربي زيدا قايما وعلمت كل رجل
وصنيعته بل يجب في امثالين انه يقتصر على ما ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر او ما تنوب منابه قوله لا تحلني الحاشية اي لا تحلنا جاز على غير انك الملك نباه انه ذو

١٥٢

من قبل ذلك بناه لو شاه هذا او في العبارة اي لا تحلنا اذ لا دعا غراك الملك بناه ويا وبالجملة جعل المفعول معنى
الاغراء ولكن لم نجد في اللغة قوله فلا تقول علمت وظننت لعموم الفايدة هذا يوجب صحة جواز حذف المفعولين نسيا لعدم تحقق افادتها
على ذكر المفعولين لان هناك حينئذ افادة اذ كان تقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اي يقع الظن كثيرا او يقع اليقين قليلا او تقول
لا يعلم زيدا الا الرحمن ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم وما علمت السموم قوله لاستقلال الطرفين بالكلام
لانه يكونا مبتدا او خبرا ومفعولين لهما الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا الافادة في تقييد الكلام
بالتام وكلامه غير مقيد بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الكلام على خلاف الظاهر
الكلام المحض قوله فلهذا قيد جوازه المبني والاحتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل قوله بلا واسطة لم يجب
مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت وفيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام
وحرف الجر داخل عليه بمنزلة جزء امتزاجا تاما بحيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر يصير معتبرا قبلهما ولذا
جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام قوله الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز والتعليق
واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله منها بجواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء
واجب في الصور المتصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصوصية
الالغاء والتعليق في هذا الكتاب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل بسياق
الكلام وفيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله رأى البصرية اي بمعنى الابصار والحلمية الحلم هو النوم قوله ولقد اراني الله
ذريته اي الهم لغة هي خلاف الناج ويكون ارى بمعنى العلم مساغ فيكون ذريته مفعوله الثاني وعلى ما ذكر
حال قوله لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيحمل
على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى وهي ما العلم او الظن فالمراد بالمعاني ما فوق
الواحد قوله وانما قيدنا به لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لئلا يقال لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعاني
الاخر فان لكل منها معاني آه قوله وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وهو الذي في شعره شقرة كذا في العباب قوله
ظننت اي اتهمته فظنين بمعنى المفعول قوله انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة وقيل
لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم
ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال
التي يتم بمرفوعها وفيما فيه قوله اي العمدة فيما وضعت له بهذه الافعال هو تقديم الفاعل على ان مدلول الكان

Copyright © King Saud University